عودة اللاجئين السوريين في لبنان

في ضوء الإنهيار المالي وكورونا وقانون قيصر

روجيه أصفر

بيروت تشرين الأول 2020

مقدمة

مع بدء تراجع الوضع الاقتصادي في لبنان على نحو محسوس منذ منتصف العام الماضي (2019)، شرع بعض اللاجئين السوريين في لبنان بالتفكير الجدي بالعودة إلى سوريا والتخطيط لها، حيث لم يعد البقاء في لبنان مع تراجع دخلهم وقدرتهم الشرائية الضعيفة أصلًا يقدم لهم أي ميزة إضافية مقارنة بالوضع المتوقع لهم مع العودة إلى موطنهم في سوريا، خاصة لأولئك اللاجئين الذين لن تقف أمام عودتهم مشاكل الملاحقة الأمنية أو الخدمة العسكرية الإلزامية.

أتت جائحة كورونا (كوفيد-19) لتغير المعادلة، وتغلق الحدود بالاتجاهين، وتترك اللاجئين الأكثر ضعفًا في وجه ظروف شديدة الصعوبة أوصلت كثيرين منهم حد الجوع وخسارة السقف الذي يأويهم، ثم ومع بدء تطبيق قانون قيصر الأمريكي بحق النظام السوري والمتعاونين معه تفاقم سوء الحالة الاقتصادية في سوريا ما فرض معادلات جديدة لدى هؤلاء اللاجئين الذين كانوا يفكرون بالعودة إلى سوريا.

أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان ومقاربة قضية عودتهم

رغم توقف المعارك في كثير من المناطق السورية والضغوط المختلفة التي يتحملها اللاجئون السوريون في لبنان، وبالإضافة إلى هاجس الملاحقة الأمنية، فضل لاجئون كثر البقاء في لبنان حيث يستطيعون تدبر أمر معيشتهم بالحد الأدنى، بدل المخاطرة بالعودة إلى سوريا حيث التجربة محفوفة بالمخاطر، وقد لا تسعف الظروف هناك رب العائلة في تدبر أساسيات الحياة لأسرته، "*فالشر الذي تعرفه وتعودت عليه أفضل من الشر الذي لا تعرفه*"[1].

منذ قرابة 8 سنوات، ومع بدء حركة توجه السوريين لجوءً إلى لبنان، باتت قضية هؤلاء اللاجئين شأنًا سياسيًا لبنانيًا فلا يكاد يمر أسبوع أو اثنين إلا ويتناول تصريح لمسؤول سياسي أمر اللاجئين، ثم في مرحلة لاحقة باتت المطالبة بعودة هؤلاء اللاجئين إلى سوريا الأمر الأبرز الذي تتم المطالبة به.

غالبًا ما يجري تناول أمر عودة اللاجئين من باب الأمن والاقتصاد على نحو شبه حصري، بمعنى أن سببي لجوئهم -بحسب وجهة النظر هذه- هما عدم توفر الأمن اللازم لحياة مستقرة وسوء الحالة الاقتصادية في سوريا، وهما بالتالي في حال تغيرهما نحو الأفضل تنتفي الحاجة إلى اللجوء ويصبحان سببان للرجوع.

السياسيون اللبنانيون الداعون إلى عودة اللاجئين خاصة مع بدء تتالي انتصارات النظام العسكرية ضد قوى المعارضة المسلحة، يفترضون أن الأمن -حسب تعريفهم- قد استعيد ولم يعد من حجة للاجئ كي يبقى في لبنان، بينما تحاجج مؤسسات حقوقية معارضة لهذا الطرح بأن توفر الأمن لا يعني فقط توقف العمليات العسكرية بل أيضًا توقف الملاحقة الأمنية، وعمليات الخطف، وفرض الإتاوات، والسوق إلى الخدمة العسكرية الإلزامية[2]، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية-المعيشية التي تعني أن المواطن السوري قادر على العمل، وثم من خلال عمله على توفير الحاجات الأساسية لأسرته[3].

يعاني أغلب اللاجئون السوريون في لبنان أصلًا من قلة فرص العمل وعدم قانونية نشاطهم التجاري وضعف أمنهم المالي والغذائي والصحي. هذه الحالة ليست بالجديدة إذ كانت مرافقة للاجئين على مر سنوات لجوءهم في لبنان، لكنها تفاقمت بمرور الوقت، فأعداد اللاجئين زادت، والتعاطف الشعبي معهم لم يعد محتفظًا بحرارته الأولى بالإضافة إلى تراجع الاقتصاد اللبناني[4] وموازنات الإغاثة

---

[1] مقابلة مع لاجئ سوري من ريف درعا مقيم في منطقة الأوزاعي، حزيران 2020.
[2] بيان عام عن منظمة العفو الدولية في 12 حزيران 2020: https://tinyurl.com/y8gpbf4y
[3] لاجئو مخيم اليرموك الفلسطينيون في لبنان: آفاق العودة إلى سوريا، مشكلات وعوائق: https://tinyurl.com/y9ccd2q6
[4] تقرير للبنك الدولي، المرصد الاقتصادي، تقليص مخاطر لبنان: https://tinyurl.com/y97bsrn7

تأثير الوضع الاقتصادي في لبنان على عودة اللاجئين

تفاقمت الأزمة المصرفية والمالية، وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية، الأمر الذي شكل ضغطًا إضافيًا على من هم أكثر حاجة وعلى رأسهم اللاجئين السوريين، إذ تراجعت فرص العمل أمامهم، حتى تلك التي على أساس يومي، وانخفضت قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار نتيجة انهيار الليرة.

فمنذ منتصف العام الماضي (2019) تقريبًا بدأ سعر صرف الليرة اللبنانية بالتراجع مقابل الدولار، واندلع حراك شعبي ناقم على ما وصلت إليه البلاد من أحوال اقتصادية متردية طاولت اللاجئين كما طاولت المواطنين، وبدا أن شراكة الحريري[5]-باسيل[6] لا تسير كما يجب، فاستقال رئيس الحكومة تحت ضغط الشارع لتتشكل -بعد مخاض- حكومة دعيت حكومة اختصاصيين تكنوقراط، الأمر الذي ينفيه واقع سِيَر أعضاءها وتسميتهم من قبل الأحزاب التقليدية وأداءهم الحكومي[7].

صار عدد من عائلات اللاجئين السوريين يفكر جديًا بالعودة إلى سوريا حيث تبدو أمور تدبر أساسيات المعيشة أكثر إمكانًا، إذ لم يعد البقاء في لبنان يقدم أي ميزة إضافية لهؤلاء، إلا الحماية من الملاحقة الأمنية أو السوق إلى الخدمة العسكرية الإلزامية، خاصة وإن كان السيناريو المتبع ممكن التطبيق.

السيناريو المقصود هنا هو القاضي بعودة الأم والأبناء إلى سوريا، ليبقى الأب المعيل وربما الابن البكر الذي تجاوز الـ 18 من عمره في لبنان حيث تنخفض نفقاتهم إلى أدنى حد ممكن، بينما تعيش العائلة في سوريا بواسطة ما يمكن للأب والابن من ارساله إليهم، وكأن الأمور تعود إلى ما اعتاد العمال السوريين عليه في لبنان قبل سنة 2011، حيث يكتظ عدد كبير منهم في بيوت ضيقة توفر عليهم جزءً من كلفة المعيشة، بعيدًا عن عائلاتهم التي تبقى في سوريا، ويتشاركون كل ما يلزم لخفض نفقاتهم لتوفير كل دولار لإرساله إلى عائلاتهم هناك حيث كلفة المعيشة منخفضة مقارنة بلبنان[8].

ما كان يشجع على اتباع هذا السيناريو هو الفارق بين سوريا ولبنان في معدلات الرواتب وكلفة المعيشة، فالراتب الذي يمكن للعامل السوري في لبنان الحصول عليه غير ممكن في سوريا، وبالتالي فمن المنطقي أن يغطي هذا الراتب "اللبناني" كلفة المعيشة للعائلة في سوريا، أو يشكل على الأقل دعمًا أساسيًا لها، "فمئة دولار محولة من لبنان إلى سوريا تساوي أكثر من 240.000 ليرة سورية، ومفعول هذا المبلغ أو قدرته الشرائية في سوريا هي أكبر

---

[5] رئيس الحكومة اللبنانية حينها ورئيس تيار المستقبل.

[6] وزير الخارجية اللبنانية حينها، ورئيس التيار الوطني الحر ذو الكتلة المسيحية الأكبر في مجلس النواب، وزوج ابنة رئيس الجمهورية ميشال عون.

[7] تشكيل حكومة جديدة في لبنان برئاسة حسان دياب، بي بي سي عربي 21 كانون الثاني 2020: https://tinyurl.com/yc9rvfa8

[8] لاجئو مخيم اليرموك الفلسطينيون في لبنان: آفاق العودة إلى سوريا، مشكلات وعوائق: https://tinyurl.com/y9ccd2q6

بكثير مما هي عليه في لبنان"[9]، ولكن حتى مع اتباع السيناريو الآنف الذكر القاضي بعودة العائلة وبقاء الذكور العاملين مكتفين بحد أدنى من الإنفاق، باتت مقاربة أمر العودة إلى سوريا أشد صعوبة يومًا بعد يوم مع تدهور الحالة الاقتصادية في لبنان[10].

في هذا السياق تورد دراسة اقتصادية سورية أن كلفة المعيشة لعائلة مكونة من 5 أفراد في دمشق تقدر في منتصف سنة 2019 بـ 332.000 ليرة سورية[11]، أي ما يعادل قرابة 555 دولار أمريكي حينها[12]، في المقابل في حال توفر منزل للعائلة في سوريا، وعيشهم بالمستوى المعيشي المتدني نفسه الذي تأقلموا معه في لبنان فإنها تنخفض إلى ما دون 250 دولار خاصة في المناطق الريفية حيث يمكن أن توفر الزراعة والتكافل الاجتماعي موارد أرخص للعائلة[13].

يأتي خيار العودة هذا بعد فقدان الأمل من الانتقال إلى بلد ثالث، سواء أكان ذلك عبر الطرق الشرعية مثل إعادة التوطين عن طريق مفوضية اللاجئين[14]، أو عن طريق التهريب، سواء عبر مهربين احترفوا هذا الأمر، أو عبر البحر نحو قبرص[15].

أما أولئك الذين لا يتطلعون إلى الانتقال إلى بلد ثالث، مثل اللاجئين إلى لبنان من الشباب بغرض تجنب الخدمة العسكرية الإلزامية والعمل لجمع قيمة بدل خدمة العلم الذي بلغ قرابة 8000 دولار أمريكي، لتسديده ثم العودة إلى سوريا، فقد أصبحوا في حيرة شديدة من أمرهم بعد الإنهيار الاقتصادي إذ "لن تكفي السنوات الأربع المحددة للبقاء خارج سوريا بحسب قانون الخدمة العسكرية لجمع قيمة البلد... في الظروف الحالية يعد بطلًا من يستطيع تأمين كلفة معيشته هنا في لبنان، عشر سنوات في ذات الظروف الحالية لن تكفي لجمع قيمة البدل. أنا وبعض رفاقي نفكر جديًا بالعودة إلى سوريا لتأدية الخدمة الإلزامية".

يعتبر هؤلاء الشباب أن أمر دفع البدل لم يعد ممكنًا والانتقال إلى بلد ثالث غير متاح لهم نظرًا لظروف عائلية ورغبات شخصية، ما يجعل خدمة العلم التي كانوا يهربون منها خيارًا لا بد منه جراء الإنهيار الحاصل[16].

---

9 مقابلة مع لاجئ سوري من درعا مقيم في بيروت تشرين الأول 2020.
10 مقابلة مع موظفة عاملة في فريق ميداني تابع لمنظمة إغاثية تهتم باللاجئين في منطقة البقاع، بيروت تشرين الأول 2020.
11 دراسة اقتصادية دورية لحزب الإرادة الشعبية، موقع قاسيون، 22 تموز 2019: https://tinyurl.com/yc7vxqbp
12 https://tinyurl.com/y7x8ubdb
13 مقابلة مع لاجئ سوري من ريف معرة النعمان مقيم في بيروت أيار 2020.
14 أولويات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان للعام 2020: https://tinyurl.com/y7xty7oc
15 غرق لاجئين سوريين على الشواطئ اللبنانية، عنب بلدي، 13 أيار 2015: https://tinyurl.com/y7edpgne
16 مقابلة مع مجموعة من الشبان المسيحيين السوريين في لبنان على هامش نشاط كنسي يجمعهم دوريًا، منطقة المتن تشرين الأول 2020.

الطرق الجديدة غير المألوفة لعودة هؤلاء للاجئين وأسبابها

شهد النصف الثاني من سنة 2019 عودةً غير مألوفة لعائلاتٍ سوريةٍ لاجئة من لبنان إلى سوريا نظرًا للأوضاع الاقتصادية المستجدة في لبنان. هذه العودة كان لها ما يميزها هذه المرة، إذ يروي بعض اللاجئين السوريين في مناطق يتركز فيها لاجئون من الأضعف ماديًا، والبعيدين عن فرص العمل الموسمي الزراعي كمخيم شاتيلا وصبرا والأوزاعي وأطراف الطريق الجديدة، وبشامون تفاصيل عودة بعض العائلات من جيرانهم أو أقربائهم إلى سوريا.

جاءت بعض عمليات العودة هذه بطرق مختلفة بعضها غير مألوف، أتى بناءً على ظروف اللاجئين المادية والأمنية، بينما تمسك بعضهم بعدم العودة لأسباب مختلفة بعضها اجتماعي قد لا يكون ملحوظًا عادةً على نحو واسع، بعد حصر التفكير بموضوع عودة اللاجئين على أساس ثنائية الأمن والاقتصاد في كثير من الحالات.

بعض العائلات تركت منازلها المستأجرة خفية ليلًا دون أي إشعار بذلك لصاحب البيت أو حتى الجيران والأصدقاء، فبعد مغادرة الأم والأطفال المنزل بحجة زيارة أقارب لهم في منطقة البقاع أو الشمال، تكون العائلة قد نقلت أمتعتها على دفعات بعيدًا عن الأنظار، ثم في الليلة المتفق عليها يخرج الأب ومن تبقى من العائلة تحت جنح الظلام ليلتحقوا بالدفعة الأولى من المغادرين وحينها تبدأ الرحلة الفعلية لعودتهم إلى سوريا[17].

تفسير الأمر بديهي بالنسبة لمن شهد عودة عائلاتٍ سورية على هذا المنوال، فهذه الطريقة توفر على العائلة دفع الإيجارات المتراكمة عليهم لصاحب البيت، والتي وصلت في إحدى الحالات -على سبيل المثال لا الحصر- إلى ما يعادل إيجار ستة أشهر، أي 2100 دولار أمريكي، بالإضافة للديون المتوجب دفعها للصيدلية والبقالية وغيرها[18].

شكل تغير طفيف لكن ملموس في سوق البيوت المعدة للإيجار مؤشرًا إضافيًا على ما كان يحصل، إذ يشير أحد مالكي المنازل التي كانت مؤجرة للاجئين سوريين أن سنة 2019 شهدت حركة عودة للاجئين إلى سوريا، الأمر الذي أثر بعض الشيء على سوق البيوت المعدة للإيجار في منطقة الأوزاعي، وبعض القرى الجنوبية[19].

الميزة الثانية لعمليات العودة هذه مقارنة بالعودة التقليدية الطبيعية، هو عدم العودة إلى سوريا عبر المعابر الحدودية الشرعية مرورًا بالأمن العام اللبناني ثم بالجانب الأمني السوري، بل عبر معابر غير شرعية "تهريبًا"

---

17 مقابلة مع لاجئ سوري من ريف إدلب مقيم في شاتيلا، أيار 2020.
18 المرجع السابق
19 مقابلة مع صاحب منزل مؤجر لأسرة سورية لاجئة في شاتيلا، أيار 2020.

بواسطة مهربين معروفين على طرفي الحدود يتقاضون مبالغ لقاء عملهم هذا تبعًا لظروف وحالة كل عائلة، فأن يكون الأب مطلوبًا لسبب أمني أو لأداء الخدمة العسكرية في سوريا مثلًا يرفع من كلفة التهريب[20].

الاعتماد على التهريب للعودة له فائدتان أساسيتان، الأولى تجنب المرور بالأجهزة الأمنية السورية وحواجزها في حال كان أفراد من العائلة مطلوبين أمنيًا أو لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية، والثانية هي تجنب دفع الغرامات المترتبة على عدم تجديد إقامات أفرا د العائلة لدى الأمن العام اللبناني، وهي توجب عادة دفع ما يعادل 200 دولار أمريكي عن كل فرد، يفضل رب العائلة دفعها للمهرب لتجنب القبض عليه.

لم يكن من الممكن تحديد كلفة عملية التهريب التي تعتمد على عوامل متنوعة، منها الحالة الأمنية للأفراد، وعددهم، وتوقيت تهريبهم، وعبر أي معبر... إلخ، بالإضافة إلى تكتم المعنيين بعمليات مماثلة عن ذكر الكلفة الحقيقية، على اعتبار أنهم يحددون الكلفة عندما يكون الطلب جديًا لا مجرد استعلام[21].

التهريب لا يتم فقط إلى مناطق النظام السوري، بل يمكن أيضًا تأكيد حصول حالات غير محددة العدد لتهريب لاجئين من لبنان إلى مناطق المعارضة في شمال سوريا، وهي عمليات يلجأ إليها لاجئون لا يأمنون على أنفسهم الاستقرار في مناطق النظام، أو يودون الالتحاق بأقاربهم الذين تهجروا من مناطق سورية عديدة مثل درعا والغوطة والقلمون وريف حمص وحلب إلى إدلب وريف قها وريف حلب، أو هم يعتقدون أن فرصهم الاقتصادية هناك أفضل مما هي عليه في مناطق النظام بالإضافة إلى حلم عبور الحدود إلى تركيا وربما منها إلى أوروبا[22].

هذه العمليات هي أعلى كلفة بطبيعة الحالة من عمليات التهريب إلى مناطق النظام إذ يدرك المهرب دقة وضع طالب التهريب وطول المسافة وصعوبة التنقل، فيفرض بدلًا أعلى لقاء التهريب إلى مناطق المعارضة، أو تتم العملية على دفعتين، من لبنان إلى مناطق النظام، ثم يتولى مهرب آخر عملية التهريب إلى مناطق المعارضة. يصعب التوصل إلى كلفة عملية تهريب مماثلة على وجه الدقة إلى رقمًا متداولًا عن حالة معروفة يتردد أنه 2500 دولار أمريكي من البقاع إلى ريف معرة النعمان[23].

ما يشجع هذا النوع من العودة خفية عبر معابر التهريب بالإضافة إلى ضعف اللاجئين ماليًا، أمران، الأول هو إجراءات الأمن العام اللبناني التي لا تسمح دومًا بتجديد إقامات السوريين بسهولة إذ دونها شروط تبدو تعجيزية لكثير من هؤلاء، سواء أكانت أوراقًا رسميةً مطلوبة كالكفالة وإفادات السكن وإجازة العمل، أم مادية كالرسوم

---

[20] مقابلة مع لاجئ سوري من ريف إدلب مقيم في الطريق الجديدة، حزيران 2020.
[21] المرجع السابق.
[22] مقابلة مع موظفة عاملة في فريق ميداني تابع لمنظمة إغاثية تهتم باللاجئين في منطقة البقاع، بيروت تشرين الأول 2020.
[23] مقابلة مع لاجئ سوري من ريف إدلب مقيم في شاتيلا، تشرين الأول 2020.

المفروضة على تجديد الإقامات. أما الثاني فهو توفر المعابر غير الشرعية التي تستعمل لتهريب البضائع في الاتجاهين وأيضًا البشر.

في هذا السياق تبدو جديرةً بالذكر التوصية الصادرة عن إحدى الدراسات والقاضية بتسهيل عودة اللاجئين إلى لبنان بعد زيارتهم سوريا تحت مسمى "زيارات استطلاعية"، فقد يكون ذلك مشجعًا لهم على تجربة العودة لعلمهم أنهم في حال أخفقوا فيها سيستطيعون العودة إلى لبنان، أما صعوبة دخول الأراضي اللبنانية بعد مغادرتها سيجعلهم يحجمون عن خوض غمار تجربة العودة إلى سوريا خوفًا من فشلها وبقاءهم دون حل بديل[24].

[24] تخفيف محنة اللاجئين السوريين في لبنان، مجموعة الأزمات الدولية، 13 شباط 2020: https://tinyurl.com/yddpq3vy

دور عامل الزمن وتمكن المرأة السورية في مجتمع اللجوء في قرار العودة أو البقاء

الفارق الثقافي والاجتماعي بين سوريا ولبنان، الذي يظهر في مناطق كثيرة حضرية وريفية في البلدين، قد يكون آتيًا من توفر مستوى مختلف من الحريات العامة والفردية في لبنان قياسًا بسوريا، إذ يبدو الانفتاح سمةً أكثر انتشارًا في الجانب اللبناني، مقابل شيء من المحافظة في الجانب السوري، ومع مرور عدد من السنوات على وجود اللاجئين السوريين في لبنان يصل إلى 9 سنوات، يظهر أن هذا الفارق الثقافي والاجتماعي انتقل إلى الكثير من اللاجئين وخاصة الأجيال الأصغر منهم، ليشكل عائقًا يحول دون عودتهم إلى المجتمعات السورية التي قدموا منها..

على الرغم من وجاهة النظر إلى قضية عودة اللاجئين السوريين في لبنان وغيرها من الدول من خلال عاملي الأمن والاقتصاد، إلا أن حصر النظر إلى اللاجئين بها يبدو تجاهلًا للجانب الإنساني من معاناتهم وتأثير البعد الاجتماعي لخبرة اللجوء، بينما تبرز المقابلات مع اللاجئين واللاجئات أسبابًا واقعية أخرى تلعب دورها في قرارتهم بشأن العودة، أسباب لا بد من ملاحظاتها بعد دخول اللجوء السوري عامه التاسع، الأمر الذي يعني نشوء جيل مختلف من اللاجئين الذين قدموا إلى لبنان وهم صغار أو ولدوا فيه ولا تحتفظ ذاكرتهم وعلاقاتهم الإنسانية بأي شيء له علاقة بسوريا سوى أهلهم.

تُبرز 4 مقابلات مع عائلات لاجئة في لبنان[25]، رفضهم خيار العودة إلى قراهم وبلداتهم في سوريا رفضًا شديدًا لاعتباره أمرًا غير ممكن حتى لو توفرت الظروف الأمنية والاقتصادية الملائمة لهذه العودة، وعلى الرغم من صعوبة ظروف معيشتهم في لبنان بل تفاقم صعوبتها على مدى العام المنصرم.

الرفض مبني على رفض الأم والأولاد بشكل خاص في كل عائلة للعودة، فالأمهات يتحدثن عن الفارق الثقافي والاجتماعي بين ما اعتدن عليه في لبنان وبين ما عرفنه قبلًا في قراهن في أرياف إدلب وحمص ودير الزور ودرعا، فالأم التي ارتدت الحجاب في عمر 13 في قريتها الأصلية بحكم العادة ما زالت ملتزمة به حتى اليوم، لكنها ترفض أن تفرضه على بناتها اللواتي صرن في عمر 16 و 18 و19 سنة في بلد اللجوء، مفضلةً ترك الحرية لهن في ذلك، وتقول: "*أرفض تزويجهن صغيرات مثلما تزوجت أنا، حين كان رأيي ليس محل احترام أهلي في القرية، أترك أمر زواجهن كأمر حجابهن لهن، فأنا قمت بتربيتهن على تمييز الصح والخطأ والحلال والحرام، وأضع ثقتي بهن ليخترن ما يعتبرنه صحيحًا ومناسبًا*".

هذه الخيارات المنسجمة لدرجة كبيرة مع الجو الاجتماعي المحيط في ضواحي العاصمة اللبنانية على سبيل المثال، تبدو شديدة الغرابة ومستهجنة، سواءً من أهل الأم (في الأردن) أو من أهل الأب (في سوريا) الذين

[25] عائلتان في شاتيلا واحدة منها دون أب (مفقود)، وعائلة في كل من بشامون وطرابلس، أيار وحزيران 2020.

"*يعتبرون أن البنات قد أشرفن على العنوسة وترك الحرية لهن في موضوع الحجاب أمرٌ غير مقبول*"، معتبرين أن الأم في الأسرة تفرض رأيها وتسير زوجها كما تريد[26].

تضيف أم أخرى لعائلة سورية مكونة من 5 أفراد فقدت الأب الذي اختفى أثره بعد اعتقاله على حاجز أمني سوري قرب قريتهم، أنها تحولت من ربة منزل تقليدية قروية في سوريا إلى امرأة منتجة عاملة لها كلمتها ودورها، وهو الأمر الذي تعتقد أنه لا يمكن الحفاظ عليه إن عادت إلى قريتها التي لن يقبل المحيط الاجتماعي فيها الدور الذي اعتادت عليه في لبنان وصارت فخورة به، وتوافقها في وجهة النظر هذه إحدى صديقاتها الأم لعائلة من 4 أفراد، مردفة أن زوجها يدعمها في نشاطها ويدرك مثلها صعوبة تقبل مجتمعه الأصلي التطورات التي طرأت على طبيعة وشكل نشاطهما.

أجمعت هذه العائلات التي ترفض العودة إلى سوريا في المقابلات على عدم رغبتها في الاستقرار في لبنان، وأن طموحها يبقى الانتقال إلى بلد ثالث آمن ومناسب من حيث نمط الحياة وشكلها.

التمكين الذي أتاحه اللجوء للمرأة السورية صار أمرًا واقعًا، من حيث النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وتنمية مهاراتها وتعزيز استقلاليتها، وهو "من الجوانب الإيجابية النادرة للحرب السورية"[27]، فما كان مرفوضًا من نشاط وعمل وخروج للمرأة السورية في بعض البيئات السورية صار أمرًا واقعًا في بلدان اللجوء، ولبنان منها، فالضغط المادي تطلب من المرأة العمل، والبعد عن ضغط المجتمع التقليدي ساعد الزوج على عدم معارضة ذلك بل تشجيعه، ما يبرز دور ضغط المجتمع في دفع الأزواج للتمسك بالسلطة الذكورية التي تراجعت عندما تراجع الضغط الاجتماعي بحكم البعد الجغرافي والإقامة حيث تتمتع المرأة بوضعية تبدو أكثر تحررًا وقدرة على المبادرة من تلك التي كانت المرأة السورية تتمتع بها حيث نشأت.

كما أن الممارسات الاجتماعية تغيرت لتشبه البيئة المحيطة في مجتمع اللجوء لا تلك التي قدم منها اللاجئ، ومنها أن تكون للبنات في المدرسة أو الحي أو مركز الأنشطة الخاص باللاجئين صداقات مع الجنس الآخر على نحو طبيعي وعلني، وهو أمر لم يكن متاح على الدوام في البيئة الأصلية للاجئين، على الأقل ليس بتلك الأريحية والعلنية بمعرفة الأهل[28].

هذا التمكن للمرأة، وتغيير العادات الاجتماعية المتعلقة بعمر الزواج، والصداقات مع الجنس الآخر وغيرها مما ينسجم مع عادات وممارسات المجتمع المضيف، يضاف إليه أن الجيل الأصغر من اللاجئين في لبنان، ممن هم

---

[26] مقابلة مع عائلة سورية من ريف درعا مقيمة في شاتيلا، حزيران 2020.
[27] مقابلة مع عائلة سورية من ريف دير الزور مقيمة في شاتيلا، حزيران 2020.
[28] المرجع السابق.

الآن في عمر 17-18 سنة، بنى ذكرياته وعلاقاته الاجتماعية في بلد اللجوء ومجتمعه، ولا يعرف عن سوريا فعليًا إلى بعض ما يرويه الأهل وما تقوله الأخبار التي لا تشجع على بناء تصور إيجابي عن وطنهم -كلها أسباب اجتماعية بعضها ذو جانب نسوي شديدة التأثير قد تعادل الأسباب الأخرى التقليدية المؤثرة في موضوع العودة أي الأمن والاقتصاد. هذه الأسباب الاجتماعية تعيد التذكير بالجانب الأساس للاجئ أي الجانب الإنساني، وبأن عامل مرور الزمن له دوره في تغيير العوامل المؤثرة في العودة.

يقر اللاجئون المعنيون بهذه المقابلات أن التغيير الاجتماعي الذي طرأ على علاقاتهم وعلاقات أفراد أسرهم في لبنان خلال اللجوء ليس هو التغيير الوحيد الذي طرأ، إذ يبدو لهم أن مجتمعاتهم الأصلية في سوريا قد تغيرت بدورها بعد كل هذه السنوات، تغير يصفونه بالإيجابي وأكثر تحررًا وقبولًا لما هو جديد مقارنة بما سبق وأن اعتادوا عليه، ومع التأثير الذي أحدثته الثورة فالحرب، تغيير يشعرون به من خلال تواصلهم مع من بقي من عائلاتهم هناك، ولكنه يبقى تغيرًا نظريًا لم يستطيعوا تجربته أو اختباره عن قرب[29].

[29] مقابلة عبر الإنترنت مع عائلة سورية من ريف إدلب مقيمة في طرابلس، أيار 2020.

إنهيار اقتصادي تعززه كورونا

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان جاءت جائحة كورونا (كوفيد-19) لتزيد الطين بلة، فإجراءات "التعبئة العامة" وحظر التجول[30] التي فرضتها السلطات اللبنانية في مواجهة انتشار الفيروس، بالإضافة إلى المخاوف الشعبية من الجائحة والإصابة بالفيروس أدت إلى شلل للاقتصاد وتوقف الأعمال في الكثير من القطاعات التي شكلت مجالًا للاجئين السوريين لكسب عيشهم كالبناء والخدمة في المطاعم وغيرها، حتى أن التسول يوم الجمعة على أبواب الجوامع لم تعد متاحة مع إيقاف صلاة الجماعة فيها[31].

تراجعت مداخيل العديد من اللاجئين إلى درجة التوقف الكلي، في وقت واصلت الأسعار ارتفاعها بما في ذلك بدلات إيجارات المنازل التي حاول بعض مالكوها استيفاءها بالدولار بدل الليرة اللبنانية، وساهمت الإجراءات العنصرية بحق اللاجئين السوريين في تقييد حركتهم وبالتالي صعوبة وصولهم إلى فرص لكسب عيشهم[32]، وبلغت مستويات البطالة الكاملة بين اللاجئين حدًا غير مسبوق[33].

وأظهر مسح لمبادرة "لاجئون= شركاء" أن "حوالي 88% من العينة العشوائية المؤلفة من 340 شخصاً سورياً مقيماً في لبنان، لم يحصلوا على أي مدخول مادي من العمل طيلة تلك الفترة [فترة الإغلاق العام]، وأن ثلثي العينة تقريباً حصلت على طعامها من خلال الدَّين والاقتراض، كما حصلت ربع العينة فقط على طبابتها وأدويتها الضرورية"[34].

رافق ذلك إغلاق للحدود البرية بين لبنان وسوريا، ففقد اللاجئون خيار العودة إلى سوريا حتى، وباتوا متروكين بشكل كامل، محاصرين بين فقدانهم مصادر دخلهم الهشة غير الثابتة أصلًا من جهة، وإغلاق الحدود من جهة ثانية، والعنصرية المرتفعة بحقهم في ظل شبح الجائحة ومخاطر العدوى من جهة ثالثة[35]، حتى انتهى الأمر بأحدهم إلى حرق نفسه بعد أن فقد القدرة على إعالة أسرته[36].

---

30 https://tinyurl.com/y2yb4tcl

31 مقابلة مع لاجئة سورية من ريف حمص مقيمة في منطقة الحرش، أيار 2020.

32 عندما يصيب فيروس كورونا العمال المهاجرين في لبنان: تمييز ضد عمال رأس النبع ومطالبات بإخلائهم، المفكرة القانونية، 19 حزيران 2020: https://tinyurl.com/y7dm2b8h
لبنان العنصرية في زمن "الكورونا": حظر تجول استنسابي وطرد وضرب، موقع درج، 27 آذار 2020: https://tinyurl.com/ya7jlnez
رفض واسع لمطالبة "جعجع" بعزل مخيمات اللاجئين في لبنان "لمكافحة كورونا"، مركز العودة الفلسطيني، 14 آذار 2020: https://tinyurl.com/yae5abty

33 كورونا في لبنان... عبء جديد على كاهل اللاجئين، مهاجر نيوز، 23 آذار 2020: https://tinyurl.com/yapevq42

34 سجن جديد يحيط باللاجئين السوريين في لبنان، مسح لمشروع اللاجئون شركاء: https://tinyurl.com/y8dokvqm

35 مقابلة عبر الهاتف مع لاجئ سوري من ريف درعا مقيم في بشامون، تموز 2020.

36 وفاة لاجئ سوري في لبنان بعد إضرامه النار في نفسه، موقع دويتشه فيله، 6 نيسان 2020: https://tinyurl.com/yaep5n3w

وفرت زيارات إلى منازل 6 عائلات لاجئة ومقابلتها، والتواصل مع أصحاب المنازل التي يقيمون فيها، وشهادات فرق إغاثية قامت بزيارات ميدانية -التوصل إلى بلوغ هذه العائلات حافة الجوع والاكتفاء بوجبة رئيسية واحدة في اليوم، من دون أي نوع من أنواع اللحوم، مع نقص استثنائي في حليب الأطفال، وبات أمر توفر المسكن محل تهديد حقيقي مع إصرار بعض أصحاب المنازل على تقاضي بدلات الإيجار المستحقة دون تأخير بعد أن تراكم العائلات المعنية بدلات إيجار عن شهرين أو ثلاثة أشهر. بعض أصحاب المنازل المؤجرة يعتمدون اعتمادًا كبيرة في دخلهم على بدلات الإيجار، وليس من الممكن لهم التخلي عنها أو الاستمرار بدونها، خاصة وأن تراجع القدرة الشرائية أمر طال اللبنانيين كما الفلسطينيين والسوريين[37].

[37] مجموعة من المقابلات مع 6 عائلات لاجئة، و3 من أصحاب المنازل التي يسكنون فيها، ومع فريق إغاثي من 4 أفراد ينشط في صبرا وشاتيلا، نيسان 2020.

قانون قيصر وحيرة اللاجئ السوري

أدى تغير الحالة الاقتصادية داخل سوريا -غير المتوقع من قبل كثير من اللاجئين- بسبب قانون قيصر إلى تزعزع مخططات اللاجئين السوريين الذين كانوا عازمين على العودة إلى سوريا بسبب سوء الوضع في لبنان.

ففي الجانب السوري من الحدود أتى بدء تطبيق قانون قيصر في 2020/6/17 الذي يتضمن عقوبات جديدة صارمة تطال الاقتصاد السوري والمتعاونين معه، فبحسب وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو يتضمن القانون "عقوبات اقتصادية شديدة لمحاسبة نظام الأسد وداعميه الأجانب على أفعالهم الوحشية ضد الشعب السوري"[38]، ما أفضى إلى تراجع قياسي جديد لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، من 1860 ليرة مقابل الدولار إلى 3175 ليرة خلال أقل من 10 أيام قبيل بدء تطبيق قانون قيصر[39]، وتراجع الحالة المعيشية للمواطنين السوريين في الداخل السوري، وانكماش الاقتصاد على نحو أكثر شدة.

الشعور بالحيرة وعدم القدرة على اتخاذ قرار حاسم يبدو أمرًا يشمل الكثير من اللاجئين، فهم صاروا *"كالمحاصرين العالقين بين نارين، نار الإنهيار المالي في لبنان وتراجع قدرتهم الشرائية، ونار تفاقم سوء حالة الاقتصاد السوري بسبب قانون قيصر"* [40].

وكأن الظروف المؤدية إلى هذه الحيرة لم تكن كافية ليأتي معها قرار جديد للحكومة السورية يقضي بإلزام كل سوري يدخل الأراضي السورية بتصريف 100 دولار أمريكي إلى الليرة السورية على أساس سعر الصرف المحدد من المصرف السوري المركزي[41]، ما يعني أن يخسر أغلب قيمتها، وترتيب كلفة إضافية على اللاجئ الراغب بالعودة.

يبدو الوضع الاقتصادي اللبناني متجهًا نحو الأسوأ بدلالة تراجع صرف الليرة اللبنانية يومًا بعد يوم، وكل ما يتسرب عن فشل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي[42] الذي اعتبر التعاون معه بداية الطريق اللازم لخروج لبنان من أزمته المالية، بينما يتلقى اللاجئون السوريون في لبنان أخبارًا غير مطمئنة من أقاربهم ومعارفهم في الداخل السوري حول تراجع القدرة الشرائية للمواطن السوري إلى حد غير مسبوق وتواتر أخبار عن نقص في مواد أساسية كالخبز والوقود.

---

[38] بيان وزارة الخارجية الامريكية: https://tinyurl.com/y3amuurm
[39] موقع الليرة اليوم: https://tinyurl.com/y7x8ubdb
[40] مقابلة عبر الهاتف مع لاجئ سوري من ريف درعا مقيم في بشامون، تموز 2020.
[41] إلزام المغتربين السوريين بتصريف 100 دولار لدى وصولهم الأراضي السورية، موقع روسيا اليوم، 9 تموز 2020: https://tinyurl.com/yak6z4h5
[42] صندوق النقد ينتفض: "لا معنى للمفاوضات مع لبنان"، موقع المدن، 2 تموز 2020: https://tinyurl.com/y8de4ulm

لا يملك اللاجئ ترف أخذ وقته في التفكير، فالأمور وصلت إلى حد تهديد لقمة عيشه وطرده من المنزل الذي يأويه، خاصة مع استنفاذه خدمات شبكة التكافل والتضامن بين اللاجئين وتلك التي تجمعهم بجزء من المجتمع اللبناني المضيف، فسوء الظرف الحالي يطال الجميع دون استثناء.

وفي حيت يتخوف سياسيون ومحللون لبنانيون من دفع تطبيق قانون قيصر عددًا جديدًا من السوريين إلى اللجوء إلى لبنان[43]، يشرح عدد من اللاجئين أن محدد قرار العودة والبقاء هو القدرة على تأمين الأساسيات من أكل وشرب وطبابة وسكن، من يملك هذا الترف ولو بحده الأدنى لن يغادر لبنان حتى إشعارٍ آخر. أما أولئك العاطلين بشكل كامل عن العمل فهم يتشاورون مع أقربائهم في سوريا، ويسألون عن توفر المساعدات وفرق العمل الزراعي بشكل خاصة ليحسموا قرارهم بالعودة ويشرعوا بها حال فتح الحدود بين البلدين، أو عبر التهريب للأسباب المذكورة آنفًا.

حتى بعض الشبان السوريون الذين أتوا إلى لبنان خلال السنوات الثلاثة الماضية هربًا من الخدمة العسكرية الإلزامية وبغرض العمل من أجل جمع قيمة البدل النقدي المُعفي من الخدمة وقيمته 8000 دولار، أحجم بعضهم عن الفكرة نظرًا لاستحالة جمع كامل المبلغ خلال 4 سنوات مع التراجع الكبير في فرص العمل ومعدلات الأجور، مفضلين العودة إلى سوريا والذهاب إلى الخدمة الإلزامية[44].

قسم من اللاجئين الذين قرروا البقاء حاليًا يستفيد من مساعدات مفوضية اللاجئين التي رفعت قيمة المساعدات مع تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية. فالمساعدات الغذائية التي تصرف من تعاونيات محددة كانت بقيمة 27 دولار للفرد، ثم أصبحت 40.000 ليرة لبنانية مؤخرًا ثم 50.000 فـ 70.000 في تاريخ كتابة هذه السطور (2020/7/7).

أما المساعدة النقدية المتعددة الأغراض التي يقبضها اللاجئون المستفيدون منها عبر الصرافات الآلية ATMs فكانت بقيمة 260.000 ليرة لبنانية ثم رفعت مؤخرًا إلى 320.000 ثم 400.000 ليرة لبنانية في تاريخ كتابة هذه السطور (2020/7/7).

أضيف إلى هذه المساعدات "مساعدة كورونا" لمن هم غير مشمولين بالمساعدات آنفة الذكر، وتبلغ قيم المساعدة 320.000 ليرة لبنانية شهريًا لمدة 3 أشهر.

لم تتوفر معلومات دقيقة عن نسبة اللاجئين الذين يستفيدون من مساعدات مفوضية اللاجئين في الوقت الراهن، ولكن النقص الكبير في التمويل[45] يعني عدم قدرة المفوضية على تغطية كل من هم بحاجة للمساعدة

---

[43] "قيصر" يفتح باب اللجوء السوري مجدداً، موقع المدن، 5 حزيران 2020: https://tinyurl.com/y94wgntv

[44] مقابلة مع شابين سوريين من حلب ومن ريف حمص في جونيه، أيار 2020.

[45] 101 من الحقائق والأرقام حول أزمة اللجوء السوري، الجزء الثاني، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 2019: https://tinyurl.com/y7cmf6g2

من اللاجئين، في حين يعبر لاجئون كثر عن سخطهم من نظام المساعدات في المفوضية وطريقة اختيار المستفيدين مقدمين أمثلة عديدة عن حالات غير مشمولة بالمساعدات رغم أن حالتها أشد سوءً بكثير من أخرى تتلقى المساعدات بانتظام.

ثم أتى انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 ليحصد عدد كبيرًا من الضحايا بينهم الكثير من اللاجئين السوريين، مجددًا نكبتهم، ولترتفع نسبة من يعيشون في فقر مدقع بينهم إلى 75%، ويصبح "التحدي الأكبر الذي يواجه اللاجئين حاليًا هو ببساطة البقاء على قيد الحياة" بحسب دلال حرب المتحدثة باسم مفوضية اللاجئين في لبنان[46].

ولكن هذا الانفجار وفر من جهة أخرى العديد من فرص العمل المؤقتة لكن المهمة والضرورية لعدد كبير من العمال السوريين الماهرين في أعمال البناء ورفع الردم والنجارة على أنواعها بالإضافة للأمور المتعلقة بالكهرباء والبنى التحتية، حيث انطلقت ورشات عديدة لترميم المنازل ورفع الأنقاض بمبادرات فردية أو من قبل المجتمع المدني، وجدد الانفجار اهتمام بعض المانحين بالمنظمات العاملة في لبنان فرفدت ميزانيات هذه المنظمات بسيولة مالية ستنعكس إيجابًا بنسبة أو بأخرى على حالة فئة من اللاجئين السوريين، ولو لفترة محدودة تمكنهم من التقاط أنفاسهم والتفكير في خطوتهم التالية[47].

[46] تحقيق صحفي في موقع دويتشه فيله: https://tinyurl.com/y3adgtd4

[47] مقابلة مع موظف إداري في منظمة إغاثية سورية تهتم باللاجئين في بيروت الكبرى، بيروت تشرين الأول 2020.

خلاصة

في حين فقد كثير من اللاجئين السوريين ميزة القدرة على تأمين أساسيات الحياة في لبنان جراء الإنهيار الاقتصادي الذي يعانيه هذا البلد، بدأ بعضهم بالعودة إلى سوريا بالطرق الممكنة والتي يستطيعون اللجوء إليها بأقل كلفة مادية ممكنة بما في ذلك العودة خلسة وبواسطة التهريب، مع اتباع سيناريو عودة العائلة إلى سوريا مع بقاء المعيل الأساسي في لبنان، ولكن شلل النشاط الاقتصادي جراء التعبئة العامة بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) زاد من ضعف هؤلاء اللاجئين المنهكين عبر طول سنوات اللجوء، ولم يستطيعوا التقاط أنفاسهم مع بدء عودة الحركة الاقتصادية إذا تسارع إنهيار الليرة وتراجعت معه فرصهم في العمل وقدرتهم الشرائية، بينما أتى تطبيق قانون قيصر لينقل تفاقم سوء الأوضاع في سوريا إلى مستوى آخر غير مسبوق، وليزعزع خيار اللاجئ السوري في لبنان المتمثل في العودة إلى مسقط رأسه هربًا من الإنهيار اللبناني، ويتركه في حيرة لا ترحم ولا تمهل إذ يهدد الخطر الشديد أهم حاجات اللاجئ وأكثرها أساسية: القوت والمأوى، خاصة بعد انفجار مرفأ بيروت بالنسبة لأولئك الذين تأثروا بالانفجار.

إلى جانب ذلك، وبسبب عامل مرور الزمن والبيئات الاجتماعية التي انخرط فيها اللاجئون وما سمحت به من تمكين للمرأة، يرفض لاجئون سوريون العودة إلى سوريا مع تغير نمط حياتهم وأسلوب تفكيرهم ومقاربتهم للأمور وشكل علاقاتهم الاجتماعية التي يرون أنها غير قابلة للانسجام مع مثيلاتها في قراهم وبلداتهم السورية، مفضلين الصبر على حالتهم الصعبة في لبنان والصمود بانتظار الانتقال بهذه الطريقة أو تلك إلى بلد ثالث يشكل لهم الوطن النهائي.